المجلة العلمية التجارة والتمويل

https://caf.journals.ekb.eg

الفسـاد في الوحـدات المحليــة إطار مفاهيمي: وتأصيل علمي

نهلة حسني شفيق

قسم الإدارة العامة والمحلية، اكاديمية السادات للعلوم الإدارية كلية العلوم الإدارية ،مصر.

تاريخ النشر الالكتروني: يونيو 2024

للتأصيل المرجعي: شفيق، نهلة حسني. **الفسـاد في الوحـدات المحليــة إطار مفاهيمي: وتأصيل علمي** ، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، المجلد ٤٤ (2) 771-792.

المعرف الرقمي: caf.2024.37106010.21608

للتواصل مع المؤلف: hosnynahla28@gmail.com

الفسـاد في الوحـدات المحليــة إطار مفاهيمي: وتأصيل علمي

نهلة حسني شفيق

الباحثة قسم الإدارة العامة والمحلية، اكاديمية السادات للعلوم الإدارية كلية العلوم الإدارية ،مصر.

تاريخ المقالة

تم استلامه في 4 مايو 2024 ، وتم قبوله في 1 يونيو 2024، وهو متاح على الإنترنت يونيو 2024

المستخلص

نتناول في هذة الدراسة أحد المعوقات الرئيسية امام تحقيق التنمية بشكل عام والتنمية على المستوى المحلي بشكل خاص. ألا وهى ظاهرة الفساد المالي والإداري فى المحليات ومايترتب علية من آثار سلبية فى المجتمعات المحلية .وذلك من خلال استعراض للإطار المفاهيمي للفساد لغة" واصطلاحا"، ثم الأنواع المتعددة للفساد حسب التصنيفات المختلفة، والتعرف على اسباب الفساد ثم العوامل التي أدات إلى انتشار الفساد في المحليات وايضا" صور الفساد في المحليات، وخصائص الفساد في المحليات واخيرا" نتائج وتوصيات الدراسة وتم الإعتماد في هذه الدراسة على المنهج التحليلي الاستقرائي .

الكلمات المفتاحية :الفساد المالي والإداري ، أتواع الفساد ، اسباب الفساد .

Abstract

In this study, we address one of the main obstacles to achieving development in general and development at the local level in particular. Namely, the phenomenon of financial and administrative corruption in localities and its negative effects on local communities. This is done through a review of the conceptual framework of corruption in language and terminology, then the multiple types of corruption according to different classifications, and identifying the causes of corruption and then the factors that led to the spread of corruption in localities and also Images of corruption in localities, characteristics of corruption in localities, and the latest results and recommendations of the study. This study relied on the inductive analytical method.

key words :financial and administrative corruption، types of corruption، causes of corruption .

مقدمة

منذ عقود مضت عانت الدولة المصرية من حالة الترهل التي أصابت العديد من مفاصلها وبالأخص الحالة المزرية التى طالت قطاع المحليات ، مما كان له أبلغ الأثر في احتقان المواطن المصري وشعوره بالغبن والظلم ومع تفشي الفساد الذي طال هذا القطاع الهام والذي يتعامل مباشرة مع احتياجات المواطنين، أصبح من السير العمل على إعادة هيكلته وضبط إيقاعه ومحاولة تصحيح مساره وتطوير منظومته حتي يكون مؤهلاً للقيام بدوره الهام كأحد أهم أذرع السلطة التنفيذية التي تعتمد عليها لتنفيذ خطط التنمية وتلبية احتياجات المواطنين .

عقب ثورة الثلاثين من يونيو 2013 اتجهت الدولة لمحاولة ضبط القطاع، والعمل علي إعادة هيكلة الإدارة المحلية انتظارا للوقت الملائم لإجراء الانتخابات المحلية حتي تكتمل منظومة المحليات بالشكل الذي يساعد في تحقيق خطط التنمية ورؤية الدولة 2030 ، وكذلك البدء بشكل نموذجي في ظل ما يأمله المصريون من الجمهورية الجديدة .

وإلى أن يتم إقرار القوانين الخاصة بنظام الحكم المحلي والانتخابات المحلية يظل الأمل في مجابهة الفساد يكون بتشديد الرقابة وتفعيل دورها سواء مؤسسياً أو شعبياً، وتحديد صلاحيات أكثر وضوحاً وانضباطاً للوزارات والجهات الفاعلة في هذا الملف عوضاً عن الأدوار المبهمة، وتفعيل مراكز التدريب والتأهيل وانتفاء العناصر القادرة علي التواصل الشعبي والخدمة، وضخ الدماء الجديدة المؤهلة في مفاصل المجالس المحلية حتي لا تعود مقولة "فساد المحليات" تلقي بظلالها القائمة علي ربوع الجمهورية الجديدة .

ا- الاسئلة البحثية:

شهد المجتمع المصري خلال العقود الثلاثة الماضية العديد من المتغيرات السياسية والإجتماعية والاقتصادية، ومن أهم هذه المتغيرات. نرى التحول نحو النموذج الاقتصادي الرأسمالي بشأن تجارب كأفة الدول الأخرى، وما واكبها من اذدياد الثروات وعدم عدالة توزيعها، وعدم وصول ثمار التنمية إلى الطبقات محدودة الدخل، الأمر الذي ولدى لديهم الشعور بالظلم واللا مبالاة مما ساعد على انتشار الفساد وتعدد اسبابة. ومن هنا تاتي تساؤلات الدرراسة .

- ماهى المفاهيم المختلفة للفساد.
- ماهى أنواع الفساد طبقا" للتقسيمات المختلفة.
- ماهى اسباب الفساد في الوحدات المحلية.
- ما العوامل التي أدت إلى ظهور الفساد في الوحدات المحلية .
- ما هى صور الفساد في الوحدات المحلية.
- ماهى خصائص الفساد فى الوحدات المحلية .

2- أهداف الدراسة :

- التعرف على المفاهيم المختلفة للفساد في الوحدات المحلية .
- محاولة الوصول إلى الأنواع المختلفة للفساد في الوحدات المحلية .
- محاولة التعرف علي اسباب الفساد في المحليات فى الوحدات المحلية .
- السعي إلى تحديد العوامل التي أدت إلى انتشار الفساد فى الوحدات المحلية .
- محاولة السعي إلى توضيح صور الفساد في الوحدات المحلية .
- السعي لمعرفة خصائص الفساد فى الوحدات المحلية .
- محاولة الوصول إلى آليات مكافحة الفساد في الوحدات المحلية .

3-الدراسات السابقة :

3-1 فيحاء عبدالخالق، منهل مجيد (2012) .

بعنوان: "تفعيل نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في الوحدات الخدمية – دراسة نظرية تحليلية ".

- سلطت الدراسة الضوء على ظاهرة خطيرة وهي (الفساد المالي والإداري) من حيث تحديد مفهومها – أشكالها – مظاهرها – مسبباتها – آثارها – سبل مكافحتها.
- وسعت الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها :
  - فحص صحة البيانات المحاسبة وتحديد درجة دقتها.
  - التمسك بالسياسات الإدارية والالتزام بها.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- تعد ظاهرة الفساد ظاهرة قديمة تهدد العديد من المجتمعات والدول فضلاً من كونها مشكلة عالمية خطيرة لهدر الأموال وانهيار خطط التنمية الاقتصادية وتفشي حالات عدم المساواة والعدالة والإنصاف وتفعيل المصلحة الشخصية على المصلحة العامة.
- تتمثل مظاهر الفساد الإداري بالانحرافات الإدارية والوظيفية والمخالفات .
- الفساد المالي هو مجموعة من الانحرافات المالية المخالفة للقواعد والأحكام المالية .

3-2- دراسة عماد الدين إسماعيل (2003) .

بعنوان : "ظاهرة الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية بالتركيز على الرشوة مع دراسة تطبيقية"

تناولت هذه الدراسة ظاهرة الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية بالتركيز على الرشوة مع دراسة تطبيقية .

وأسفرت الدراسة على بعض النتائج منها:

- زيادة عدد الموظفين عن حاجة العمل يؤدي إلى العجز في أسلوب العمل نفسه وعرقلة تحقيق الهدف منه.
- وضع ضوابط حاكمة وحاسمة للتضخم الوظيفي في الجهاز الإداري والعمل على إعادة توزيع القوي العاملة بما يتوافق واحتياجات التشغيل الحقيقية.
- وضع ضوابط حاكمة لمحاسبة كل من تثبت إدانته في الجهاز الإداري بتلقي أو تسهيل الحصول على الرشوة

3-3- دراسة محمود محمد عطية معابرة (2010) .

بعنوان: " الفساد الإداري وعلاجه في الفقه الإسلامي ".

استهدفت الدراسة بيان حقيقة ظاهرة الفساد الإداري وأسباب ظهورها وإظهار نظرة القيم الدينية والإجتماعية للفساد الإداري مع عرض موقف التشريع الأردني من تلك الظاهرة وقدرته على علاج ذلك من خلال التجربة الأردنية . بالإضافة إلى عرض الوسائل العلاجية للفساد الإداري في الشريعة الإسلامية.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تنقسم أنواع الانحرافات في الفساد الإداري إلى ثلاث مجموعات هى الانحرافات التنظيمية
- والإنحرافات السلوكية، والانحرافات الجنائية، وعقوبات هذه الانحرافات بجميع صورها في الشريعة الإسلامية عقوبة تعزيرية، ما لم يترتب عليه أفعالاً تستوجب حداً أو قصاصاً .
- تعد الرقابة صمام أمان ضد الفساد الإداري والأداة الرئيسية في كشفه، وأولى حلقات الإصلاح الإداري وتقسم الرقابة في الإسلام إلى خمسة أنواع هى: الرقابة الإلهية، والرقابة الذاتية، والرقابة الإدارية، والرقابة القضائية، والرقابة الشعبية.
- الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد في الأردن يتم من خلال ديوان المحاسبة، وهيئة مكافحة الفساد وديوان المظالم وهذه المؤسسات قائمة على مبدأ الرقابة الإدارية والقضائية.

وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها:

- ضرورة توحيد أجهزة الرقابة تجنباً لتداخل المهام والاختصاصات والقرارات الصادرة عنها وجعل هذه الهيئة مستقلة استقلالاً إدارياً ومالياً على غرار منظمة الشفافية الدولية .
- تفعيل الرقابة الشعبية وفق أسلوب محدد ومناسب تراه الجهات المختصة.

- إلزام المؤسسات بضرورة إعادة هيكلة إدارتها واستحداث آليات الكشف عن حالات الفساد واعتماد التكنولوجيا المتطورة التى يمكن أن تساهم في التخلص من الكثير من حالات الفساد الإداري.

4- أهمية الدراسة :

تبرز أهمية الدراسة في محاولة إلقاء الضوء علي أسباب الفساد في الوحدات المحلية وآثاره علي المستوي الفردي وعلى مستوي المجتمع، التعرض لصور الفساد في الوحدات المحلية، وبعض حالات م الفساد في الوحدات المحلية .

5- المنهجية المستخدمة :

استخدمت الباحثة المنهج التحليل الاستقرائى أو الاستدلال الاستقرائي ، وهو الاستدلال الذي ينتقل من الجزئي إلى الكلي . أي أنه الحكم على الكلي بما يوجد في جزئ ياته جميعها ، وهو الاستقراء الصوري الذي ذهب إليه (أرسطو) وحده وسماه (القياس المقسم epagoge) أو الحكم على الكلي بما يوجدفي بعض أجزائه، وهو الاسقراء القائم على التعميم .

6- المفاهيم المختلفة للفساد :

6-1- تعريف الفساد لغة" :

الفساد في معاجم اللغة هو (فسد) ضد صلح (والفساد) لغة البطلان، فيقال فسد الشئ أي بطل واضمحل ، ويأتي التعبير على معان عدة بحسب موضعه .

فهو (الجدب أوالقحط) كما في قولة تعالى ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾.

بمعنى الطغيان والتجبر كما في قوله تعالى ﴿لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾.

وايضا جاء بمعنى (عصيان لطاعة الله) كما في قوله تعالى ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا ﴾.

6-2- **تعريف الفساد اصطلاحا" :**

ليس هناك تعريف محدد للفساد ، لكن هناك اتجاهات مختلفة تتفق في كون الفساد ،هو إساءة إستعمال السلطة العامة ، أو الوظيفة العامة للكسب الخاص .

وهذا يتفق مع تعريف صندوق النقد الولي للفساد والذي عرفه بأنه .

استغلال السلطة لأغراض شخصية خاصة سواءالإتجار بالوظيفة ، إبتزاز ، إهدار المال العام .

أذن تعريف الفساد هو سوء استغلال السلطة العامة او الوظيفة العامة لتحقيق مصالح خاصة أو شخصية .

7- أنواع الفساد :

ينطوي الفساد على أنواع كثيرة ومتعددة منها :

7-1- أنواع الفساد من حيث المظهر

7-**1- الفساد السياسي** : ويتعلق بمجمل الإنحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام التي تنظم عمل النسق السياسية (المؤسسات السياسية) في الدولة. وتتمثل مظاهره في الحكم الشمولي الفاسد ، فقدان الديمقراطية ، فقدان المشاركة في الحكم، وفساد الحكم وسيطرة نظام الحكم على الأقتصاد وتفشي المحسوبية .

7-**1-2- الفساد المالي** : ويتمثل بمجمل الإنحرافات المالية ، ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية .وتتمثل مظاهره في الرشاوي ، والاختلاس ، والتهرب الضريبي ،و تخصيص الأراضي ، والمحاباة .

7-**1-3 – الفساد الإداري** :ويتعلق بالإنحرافات الإدارية والوظيفية ، أو التنظيمية ، مثل احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والإنصراف ، استقبال الزوار اثناء العمل .

7-**1-4 الفساد الأخلاقي** :هو القبام بأعمال مخله بالحياء في أماكن العمل ، أو أن يجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى خارجية دون أذن إدارتة ، أو يستغل السلطة لتحقيق مآب شخصية .

7-2- من حيث الحجم :

7-**2-1 – الفساد الكبير** : وهذا يتعلق بالصفقات الكبرى في المقاولات ، وتجارة السلا ح ،والحصول على التوكيلات التجارية والدولية الكبرى للشركات متعددة الجنسيات .

و يتسم هذ النوع بكونه منظما" ويرتبط بفساد القمة .

7-**2-2 – الفساد الصغير** : ويعتبر أكثر الأنواع انتشارا" حيث يقوم به صغار الموظفين في الجهاز الإدري للدولة ،وذلك من خلال الرشوة النقدية أو العينية .

وهنا يقوم الموظف بوضع العراقيل أمام المواطنين عن طريق خلق عقبات روتينية للحث على تقديم الرشاوي .

7-3- من حيث مستوى الفساد :

7-**3-1 – مستوى الدولة** : ويتعلق هذا النوع من الفساد بقمة الهرم السياسي ، أي فساد الرؤساء والحكام الذين يقومون بممارسة الفساد لتحقيق مكاسب ومنافع شخصية على حساب المصلحة العامة لبلادهم ، وينتشر هذا النوع في البلدان النامية.

7-**3-2– المستوى المؤسسي** : وهو فساد بعض أعضاء السلطات الثلاثة (التشريعية، القضائية ، التنفيذية) ولعل من أخطر صورة هو فساد الوزراء وكبار المسئولين وأعضاء البرلمان .

7-3- **المستوى الإداري** : ويقوم به بعض الموظفين في المستويات الوسطى والدنيا في الهرم التنظيمي، ويعتبر حصول الموظف على رشاوى مقابل أداء العمل أو الخدمة من أهم المؤشرات الدالة على هذا النوع .

7-4- **من حيث التنظيم :**

7-4-1 – الفساد غير المنتظم : وهو الذي يحدث عند قاعدة الهرم الحكومي من صغار الموظفين ، ويعبر غالبا" عن سلوك شخص أكثر منه تعبيرا" عن نظام عام .

7-4-2 – الفساد المنتظم أو النظامي : وهذا النوع يحدث عندما" تتحول إدارة المنظمة إلى إدارة فاسدة ، بمعنى ان يدير العمل برمتة شبكة مترابطة للفساد يستفيد كل عنصر منهما على الآخر ، مثل شبكة الفساد التي تضم مدير الإدارة ومدراء المشاريع والمدير المالي والإداري .

7-5- حيث نطاق الفساد :

7-5-1 – الفساد المحلي : ويتم هذا النوع في حدود الدولة نفسها ، في منشآتها الإقتصادية أى ضمن المناصب الصغيرة الذين لا ارتباط لهم خارج حدود الدولة .

ويتم عادة" عن إلتقاء القطاع العام مع القطاع الخاص في معاملة ما .

7-5-2 – الفساد الدولي : ويحدث هذا النوع خارج حدود الدولة ، حيث يتم التعامل مع أطراف خارجية ، وغالبا" ما يحدث عن شراء الحكومة بعض السلع والمستلزمات من الخارج مما يدفع الشركات الأجنبية لدفع عمولات كبرى للحصول على المناقصات الخارجية والأمتيازات في الدول النامية.

7-6- **نوع الفساد وفقا" للرأي العام :**

7-6-1- الفساد الأسود: وهو الذي يتفق فيه المواطنين والموظفين في الجهاز الإداري على أداء عمل أو تصرف معين .

7-6-2- الفساد الابيض : يعني هذا النوع ان هناك اتفاق بين المواطنين والموظفين في الجهاز الإداري على تقبل واستحسان التصرف المخل ، أو العمل .

أي أنه ذلك السلوك الذي يتغاضى عنه الجمهور ولا يميلون إلى معاقبة مرتكبية .

7-6-3 – الفساد الرمادي : وسمى بهذا الاسم نظرا" لعدم إمكانية احتسابة عكس النوعيين السابقين ،وسبب ذلك يرجع إلى غياب الاتفاق حول عمل أو تصرف معين بين المواطنين والموظفين في الجهاز الإداري للدولة .

8- اسباب الفساد فى الوحدات المحلية :

إن أسباب إنتشار الفساد بالوحدات المحلية متعددة نذكر منها مايلي .

8-1-اسباب خاصة بنظام الحكم المحلى :

مازالت هناك معوقات تواجة نظام الحكم المحلى في مصر بوجه عام ،وفي الوحدات المحلية بمحافظة المنيا على وجه الخصوص، وأدت هذة المعوقات إلى ضعف المجلس المحلى في مواجهة ومكافحة اوجة الفساد المختلفة داخل المحافظة .

8-1-1- التبعية المز دوجة التى تخضع لها مدريات الخدمات داخل المحافظة :

تتمثل هذه المشكلة في أن المديريات التابعة للوزارات التي نقلت إختصاصاتها للمحافظة تخضع للإشراف المزدوج عليها من جانب المحافظ والوزير معا حيث ما زالت هذة المدريات تتبع الوزارات مباشرة على الرغم من أنها تقع ضمن الهيكل التنظيمى للمحافظة .

8-1-2- عدم وجود سلطات حقيقة للمحافظة :

لايوجد للمحافظة سلطات حقيقية للهيئات والجهات التى لم تنقل إختصاصاتها إلى المحافظة سوى إقتراح نقل أى عامل من المحافظة إذا تبين أن وجوده لايتلائم مع المصلحة العامة وكذلك عدم قدرتة على ابداء الرأي فى ترقية ونقل العاملين قبل صدور القرار من السلطة المختصة .

8-1-3- الخلل فى العلاقة بين المجالس الشعبية المحلية بالمحافظة والمجالس التنفيذية :

من اهم التحديات والمتطلبات المؤسسية للإتجاه إلى المركزية ضرورة وضع قواعد تحدد وتوضع حدود المسئولية والعلاقات بين مستويات الحكم وخضوع الحكومات للمساءلة كما يجب أن تكون هناك قواعد تكفل خضوع الموظفين العموميين للمساءلة وتوفير فرص التعبير عن الآراء للمواطنين وتشجيعهم علي الرقابة علي أعمال الوحدات المحلية وعلى الرغم من ذلك فإن المجالس الشعبية المحلية بالمحافظة ليس لها سوى حق توجيه أسئلة أو طلبات إحاطة لرؤساء وأعضاء المجالس التنفيذية ولا تملك الحق في استجوابها ومن ثم عزلها من مواقعها أو حتي مجرد التوصية بذلك لدى الحكومة المركزية وإزاء ذلك تقف المجالس الشعبية المحلية بنطاق المحافظة عاجزة في حالة حدوث عدم اتفاق بينها وبين الرئيس التنفيذي وهو ما دفع بعض هذه المجالس إلي تجميد نشاطها والامتناع عن عقد اجتماعاتها .

8-1-4- ضعف التوازن بين السلطة والمسئولية داخل المحافظة:

من مبادئ الإدارة العامة أنه لابد من التوازن بين السلطة والمسئولية ولكن ما زال النظام المحلي المصري يتسم بعكس ذلك حيث نلاحظ أن التركيز على لا مركزية المسئولية دون أن يقابل ذلك لا مركزية في السلطة.

8-1-5 - القصور في معايير تقييم أداء القيادات والوحدات المحلية بالمحافظة :

تتمثل المشكلة هنا في عدم وجود معايير موضوعية واضحة يتم علي أساسها تقييم أداء القيادات المحلية داخل المحافظة ويسهل قياسها مثل القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة وأسلوب التعامل مع المواطنين والتصرف

في الأزمات المفاجئة ويترتب علي القصور في معايير إختيار وتقييم القيادات المحلية عدم معرفة أسباب نجاح بعض القيادات ومن ثم كيفية استفادة الآخرين منها وكذلك عدم معرفة أسباب فشلها ومن ثم استبعادها.

8-2- أسباب تتعلق بسيادة القانون وضعف الردع العقابي :

تعني سيادة القانون في أبسط معانيها أن القانون يطبق على الكافة " الأغنياء، الفقراء" وبالتالي تعد سيادة القانون أهم الضمانات بألا يجور أحدا عل الآخر وبمعني آخر هو الضامن لكي تحصل الفئات الأضعف في المجتمع علي حقوقهم في مواجهة الفئات التي تمتلك نفوذ السلطة أو قوة المال ومن أهم الممارسات التى تنتقص من سيادة القانون بمصر وبالوحدات المحلية عل الأخص ، ما يلي:

8-2-1 - إصدار قوانين لصالح فئات معينة :

تم صياغة قوانين لخدمة بعض الأشخاص على حساب الصالح العام وفي هذه الحالة نعتقد أن الفساد تخطي التقسيمات المتداولة من فساد صغير وكبير إلى تقسيم جديد يطلق عليه إقتناص الدول ففي هذه الحالة وصل المفسدون لدرجة من القوة والنفوذ ، بحيث لم تعد قوانين الدولة تمثل أي عائق أمامهم لارتكاب جرائم الفساد وفي هذه النوعية من الفساد يكون من غير المجدي مطالبة المسئولين بالمحافظات بإصلاحات لأن المنظومة كلها تكون فاسدة

8-2-2- طول إجراء المحاكمات :

التحقيق والمحاكمة في جرائم الفساد تستغرق فترة زمنية طويلة قد تصل إلى عشرات السنين مما يضعف قوة الردع القانونية والقضائية تجاه المفسدين كما يحدث كثيراً أن يهرب البعض إلي الخارج قبل المحاكمة فكلما طالت إجراءات المحاكمة أدي ذلك إلي ضياع الأدلة أو تدميرها واحتمال التأثير على الشهود ، وكلما طالت الإجراءات تذكر الناس الجريمة ولا يتذكرون عقاباً لها.

8-2-3- عدم تنفيذ الأحكام القضائية :

إن تنفيذ الأحكام القضائية يعتمد في كثير من الأحيان على نفوذ المحكوم له والمحكوم ضده فإذا كان الشخص الصادر ضده الحكم ذو حيثية سياسية أو مالية كان ذلك أدى لتعطيل تنفيذ الحكم الصادر.

يتضح مما سبق إهتزاز هيبة القانون في أعين الناس بل وأصبحوا لا يتوانون عن كسره والتحايل عليه وأصبحوا ينظرون إليه على أساس أنه سيف مسلط علي رقابهم قبل أن يكون وسيلة لحمايتهم.

8-3- أسباب تتعلق بالإدارة العامة :

هناك العديد من العيوب في نظم الإدارة العامة بمصر والتي تعاني منها الوحدات المحلية مثل .

8-3-1 - القصور في تحديد المهام والواجبات بدقة داخل المحافظة :

لكل جهة حكومية في مصر هيكل تنظيمي يحدد إدارتها ، اختصاصاتها ، مسئولياتها " ، هذا الهيكل يعتمد من الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة والسلطة المختصة التي تتبعها هذه الجهة (رئيس الوزراء ، الوزير ،

المحافظ ... إلخ) وأي تعديل علي هذا الهيكل يجب أن يعتمد من نفس الجهات ولكن هذه الهياكل تعاني من مشكلات ثلاث رئيسية ، وهي :

- أن هذه الهياكل تم إعدادها منذ زمن بعيد ولم تراجع أو تحدث باستمرار مما يجعلها لا تعكس حقيقة ما يحدث على أرض الواقع.
- أن هذه الهياكل لا تحدد الاختصاصات داخل الجهة الوحدة بشكل دقيق حيث تصبح المسئولية مفرقة بين أكثر من شخص وأكثر من إدارة داخل المؤسسة.
- هناك تداخل كبير في الاختصاصات بين الجهات الحكومية مما يسبب بينها منازعات في الاختصاص يؤدي إلي تعطيل العمل الحكومي ومصالح المواطنين.

8-3-2- عدم تحديد بطاقات الوصف بدقة وصعوبة الوصول إليها :

لكل وظيفة في السلم الإداري بالمحافظة بطاقة وصف تتضمن البيانات الأساسية عن هذه الوظيفة والتي تميزها عن الوظائف الأخري حيث تظهر واجبات ومسئوليات من يشغل هذه الوظيفة ولكن كثيراً من حالات التحقيق في جرائم الفساد تنتهي دون تحديد المسئول عن الجريمة وذلك لسهولة التنصل من المسئولية في ظل بطاقات وصف لا تحدد المسئولية بشكل واضح حيث أنها بطاقات فضفاضة .

8-3-3 - البيروقراطية الحكومية وتعقد الإجراءات :

للبيروقراطية معنيان الأول هو الالتزام الحرفي بالقوانين واللوائح المنظمة للعمل داخل المحافظة حتي ولو كانت غير عادلة وهذا هو المعني الإيجابي للبيروقراطية وبهذا المعني فإن البيروقراطية القوية هى خط الدفاع الأول ضد الفساد ، أما المعني الأشهر والأدق فهو تطويل الإجراءات الحكومية بشكل كبير من أجل ابتزاز المتعاملين مع الجهاز الحكومي وإجبارهم علي دفع الرشاوي ، وقد يكون السبب ليس القوانين واللوائح بل في الموظفين القائمين علي تطبيقها وبهذا المعني الأخير تعد البيروقراطية أحد أهم أسباب الفساد خاصة الفساد في القطاع الحكومي " المحليات"

8-4- أسباب تتعلق بالرقابة الذاتية داخل المحافظة :

وهى رقابة تمارسها الأجهزة الإدارية بنفسها علي نفسها عن طريق إدارات متخصصة تسمي إدارات التفتيش والمتابعة أو التفتيش المالي والإداري وفي حالة اكتشاف أيا" من هذه الإدارات لإنحراف أو فساد أو تقصير في أداء العمل تقوم بإحالة الأمر إلى إدارة الشئون القانونية بذات الجهة التي تتولي بدورها التحقيق في الانتهاكات وتقوم بتوقيع الجزاء المناسب أو إحالة الأمر إلي النيابة الإدارية ومما يعيق الرقابة الذاتية عن أداء دورها في مواجهة الفساد مجموعة من العوامل من أهمها :

8-4-1- غياب التفتيش الذي تقوم به أجهزة التفتيش المركزية في الوزارات والمحافظات على إدارات التفتيش في الوحدات الفرعية للتأكد من مدي قيام هذه الإدارات بالتفتيش الدوري لكشف المخالفات في الأجهزة التابعة لها.

8-4-2- إن تبعية هذه الإدارات للرئيس الإداري بالجهة الإدارية التابعة لها هذه الإدارات يجعلها غير متمتعة بالحرية الكافية للكشف عن حالات الفساد التي تحدث في الجهة .

8-5- أسباب تتعلق بنظم التعيين والترقية في الوظيفة العامة:

نظم الاختيار والترقية في الوظيفة العامة تفتقر إلى الآليات اللازمة لمنع الفساد ويمكن إيضاح أهم مواطن القصور فيها طبقاً لما يلي :

8-5-1 – نص قانون العاملين المدنيين بالدولة الصاد بالقانون رقم (47) لسنة 1978م علي طريقتين للتعين في الوظيفة العامة هما نظام التعيين الدائم " وهو الأصل في التعيين في مصر " ونظام التعيين المؤقت في كل النوعين توجد طريقتان لاختيار العاملين لشغل الوظيفة العامة ، هما :

- شغل الوظيفة العامة بامتحان وتمتاز هذه الطريقة بأنها تمكن الجهة الإدارية من اختيار أفضل العناصر لشغل الوظائف المعلن عنها إلا أنها في الوقت ذاته تفتح الباب أمام المحسوبية والوساطة.
- شغل الوظيفة العامة بدون امتحان وهذه الطريقة تغلق الباب أمام المحسوبية والوساطة في التعيين بالجهات الحكومية إلا أنها تنتقد على أساس أن الأعلي مؤهلاً أو الأقدم تخرجاً ليس في كل الأحوال هو الأفضل لشغل الوظيفة المعلن عنها.

8-5-2- وفقاً لقانون الوظائف القيادة بالجهاز الإداري للدولة الصادر بالقانون رقم (5) لسنة 1991م فإن الترقية للوظائف القيادية إما أن تكون بناءاً على السلطة التقديرية للسلطة الإدارية أو بناءاً على الأقدمية المطلقة وقد أدى هذا القصور في نظم التعيين والترقية إلى تكدس المحافظة وإدارتها التابعة بعاملين لا تحتاج إليهم حيث أن تعيينهم لم يكن بسبب حاجة هذه الجهات إليهم ولكن بسبب "الوساطة، المحسوبية، مجاملة العاملين لتعيين أبنائهم، تلبية لتوصية ، .. إلخ " .

8-6- أسباب تتعلق بالمرتبات والأجور داخل الوحدات المحلية :

يعاني نظام المرتبات في مصر بوجه عام وفي الوحدات المحلية بوجه خاص من عدة مشاكل تعتبر من الأسباب التي تهيئ البيئة لارتشاء الموظفين العموميين أو تربحهم من وظائفهم أو استيلائهم علي المال العام ومن أهم هذه الأسباب ، ما يلي :

- ضعف القيمة الحقيقية للمرتبات .
- عدم العدالة في توزيع المرتبات.
- عدم ربط الأجور المتغيرة بالأداء والنزاهة .

8-7- المركزية والفردية في إدارة الشأن العام بالمحافظة :

على مدي عقود طويلة مارست الحكومة المركزية في العاصمة صناعة السياسات العامة في مصر فلم يكن لرأي المواطنين أو منظمات المجتمع المدني أهمية تذكر ، كما لم يكن للوحدات التنفيذية المحلية دور يذكر في صناعة وتنفيذ السياسات العامة وفقاً لما أصبح يعرف بمركزية القرار ومحلية التنفيذ.

هذه الفردية وعدم إشراك المجتمع أدت إلى العديد من المشكلات بالمحافظة وإهدار أموالاً عامة طائلة على مشروعات فاشلة لم تدرس بعناية ولم يستشر فيها المجتمع بمفكريه وعلمائه وعماله وفلاحيه .

8-8- ضعف الشفافية في إدارة الشأن العام داخل المحافظة:

علي الرغم من أن الأصل في جميع النظم الديمقراطية الحديثة هو إتاحة المعلومات المتعلقة بالشأن العام للمواطنين لكي يحصلون عليها بإجراءات بسيطة وبمقابل مادي منخفض وفي زمن معقول وهي المعايير الثلاثة التي أتت بها الاتفاقيات الدولية فيما يتعلق بإتاحة المعلومات حيث ينظر إلى الحق في الوصول إلي المعلومات على أنه من حقوق الإنسان الأساسية إلا أن الوضع في مصر هو العكس والدليل على ذلك أن هناك العديد من القيود التشريعية على حرية تداول المعلومات في مصر، من أهمها:

8-8-1- القرار الجمهوري رقم (2915) لسنة 1964 بإنشاء الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فوفقاً للمادة العاشرة من هذا القرار بقانون" لا يجوز للوزارات والهيئات والأفراد " أن تنشر بأي وسيلة من وسائل النشر أو الإعلان أيا من" المطبوعات، النتائج، البيانات "، إلا من واقع إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

8-8-2- قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم (47) لسنة 1978 حيث تنص المادة رقم (77) في الفقرة السابعة علي أنه: " يحظر علي العامل أن يفضي بأي تصريح أو بيان عن أعمال وظيفته بواسطة الصحف أو النشر إلا إذا كان مصرحاً له بذلك كتابة من الرئيس المختص "، ويؤدي هذا القيد إلي حرمان المجتمع بصفة عامة والصحافة والأجهزة الرقابية بصفة خاصة من مصدر مهم من مصادر المعلومات التي قد تسهم بصورة فعالة في مكافحة الفساد .

9- العوامل الديموغرافية التي تسبب الفساد في الوحدات المحلية :

يمكن أن تكون السمات الاجتماعية والاقتصادية وعدد السكان الذي تتكون منه المنطقة المحلية عاملاً مشجعاً لمسئولي الحكومات المحلية للمشاركة في ممارسة الفساد .

9-1 – حجم المنظمة :

تميل المحليات صغيرة الحجم إلى تشجيع الفساد في الحكومات المحلية ، وتتطلب المحليات الصغيرة المزيد من المسئولين المحلين لتمثيل الحكومة، المحلية وتسيير شئونها ، ومع تزايد المسئولين ، من الصعب الاستمرار في المراقبة الشديدة لكل منهم وتأسيس إدارة جيدة ومراقبة أنشطتهم كما يمكن أن تحتوي المحليات

الصغيرة كذلك على سياسات غير كافية بالإضافة إلى عدم كفاءة إجراءات مقاضات المسئولين المحليين من الفسدة ويشجع ذلك وقوع الفساد في الحكومة المحلية .

9-2- حالة الاقتصاد المحلي :

ويعد الفقر من العوامل الشهيرة التي تشجع على الفساد في الحكومات المحلية وفي بعض الأحيان ، تحصل الأماكن التي ينهار فيها الاقتصاد والتي ينتشر فيها الفقر على القروض، أو تبدأ في تطبيق برامج الأعانة لدعم الاقتصاد المحلي والشعبي، ويمتلك المسئولون الحكوميون في الغالب القدرة علي أخذ الأموال أو البضائع من أجل تحقيق مكاسب غير مشروعة : ومع قلة الأموال ، المتاحة ، تزايد فرصة حصول المسئولين المحليين على رواتب أقل ، وهو ما يعد بمثابة عامل آخر يدفع إلي الفساد ، ويتيجة المسئولين الذين يحصلون على أجور ضعيفة لا تكفي للوفاء بمتطلباتهم الضرورية في الكثير من الأحوال إلي الفساد وتجريه أمور مثل اختلاس الأموال التي تكون في عهدتهم في الخزانة العامة في الوحدات المحلية.

ويمكن أن تسبب الأجور الضعيفة حالة عدم الأمان الاقتصادي وقد تشجع المسئولين على الاستفادة من الفرص الحالية كونهم يشغلون مناصب عامة ذات سلطات . .

9-3- التعليم :

ينظر إلي المستويات المنخفضة من التعليم التي غالباً ما تنجم عن الفقر على أنها عامل يشجع علي ممارسة الفساد ومع توفر مقادير أقل من التعليم ، لا يكون لدى الشعب قدر كبير من المعلومات فيما يتعلق بكيفية عمل الحكومة المحلية والحقوق التي يمتلكونها في ظل تلك الحكومة ، ويكون من الأسهل على شاغلي المناصب من الفاسدين إخفاء الأنشطة الفاسدة عن الشعب ضعف التعليم. وتقل احتمالية أن يكون المواطنون من غير المتعلمين على دراية بالفساد في الحكومة المحلية أو كيفية إيقافه .

9-4- الثقافة المحلية للمنطقة المحلية :

يكون لدي العديد من الحكومات المحلية ثقافة سياسية راسخة مع بعض التوقعات المحددة التي غالبا ما تحدد ما يمكن اعتباره علي أنه أمر مقبول أو غير مقبول في إطار السياسات المحلية ، وفي المناطق المحلية التي تحتوي علي ثقافة سياسية غير متطورة أو التي تكون في سبيلها للتطوير تلك السياسات غالباً ما تكون المحاسبة والشرعية علي مستويات منخفضة ، ولا تكون مبادئ الاخلاقيات في الحكومة راسخة، ويمكن أن يشجعه ذلك علي وقوع الفساد في الحكومة المحلية لأن المواطنين لا يعرفون ما يمكن أن يتم اعتباره فساداً ، ولا يخشي المسئولون الحكوميون من أن يصبحوا فسدة بسبب ضعف مستويات المحاسبة ، وفي بعض الأماكن التي تكون الحكومات المحلية فاسدة لفترة طويلة للغاية لدرجة أن المواطنين يعتقدون أن تلك الطريقة هي التي يجب التعامل بها لأن ذلك هو كل ما تعرفوا عليهً .

10- صور الفساد في الوحدات المحلية :

هناك العديد من صور الفساد التي تظهر في الحكومة المحلية، وبعضها أكثر شيوعاً من البعض الآخر، والبعض منها يكون سائداً بشكل أكبر من حكومات محلية معينة بخلاف القطاعات الأكبر من الحكومات.

وفيما يلي نستعرض بعض صور الفساد في الوحدات المحلية:

10-1- الرشوة :

ويقصد بالرشوة عرض شيء ما غالباً ما يكون في شكل أموال ، ولكن يمكن أن يكون في شكل سلع أو خدمات أخري من أجل الحصول على مميزات بشكل غير عادي، ومن الميزات الشائعة التي يمكن تحقيقها من خلال ذلك تغير رأي الشخص أو تصرفاته أو قدراته أو تقليل مقدار الرسوم التي يتم جمعها أو تسريع المنح الحكومية أو تغيير النتائج الخاصة بالعمليات القانونية.

10-2- الاختلاس :

ويقصد به الاستيلاء أو التخصص غير القانوني للأموال أو الممتلكات التي تم إيداعها في عهدة شخص ما ، إلا أنها تكون بالفعل مملوكة للغير ومن الناحية السياسية يطلق علي ذلك اسم اختلاس الأموال العامة، وهو ما يحدث عندما يستخدم مسئول سياسي الأموال العامة للأغراض الخاصة بشكل غير مشروع.

10-3- المحسوبية :

وهي تلك الممارسات أو الميل إلى محاباة مجموعة أو شخص من الأقارب عند فتح الترقيات والوظائف وزيادة الرواتب وغير ذلك من الامتيازات للموظفين وغالبا ما يعتمد ذلك علي مفهوم التوجه العائلي ، والذي يشير إلى أن الشخص دائماً ما يحترم ويقدر العائلة في كل المواقف ، بما في ذلك تلك المتعلقة بالسياسة والأعمال وقد يقوم بذلك بعض المسئولين المحليين إلى توفير الامتيازات والمناصب التي تنطوي علي سلطة إلي الأقرب اعتماداً علي العلاقات وبغض النظر عن قدراتهم الفعلية.

10-4- المحاباة :

وتتمثل في منح الامتيازات أو التعاقدات أو التعيين في المناصب من خلال مسئول محلي عام أو مرشح لأحد المناصب السياسية كرد جميل للدعم السياسي ، وفي العديد من الحالات يتم استخدام المحاباة للفوز بالدعم والأصوات في الانتخابات أو أثناء تمريرالتشريعات.

11- خصائص الفساد في الوحدات المحلية :

مما لاشك فيه أنه مهما اختلفت أنواع الفساد إلا أن جميع أشكال الفساد لها سمة السرية فلا يمكن أن يمارس هذا السلوك المرفوض من قبل المجتمع لدواعي قانونية وأخلاقية و دينية بشكل علني بل أن السرية هي صفة وخصيصة مشتركة لأنواع الفساد المختلفة .

وعلي هذا الاساس يمكن الإشارة إلي خصائص الفساد في الوحدات المحلية بالنقاط الآتية :

11-1- الفساد سلوك منحرف :

حيث يعتبر الفساد سلوكا غير سوي يحدث لمخالفة القوانين واللوائح والضوابط والأخلاق وهو يعبر عنه أيضاً بأنه فعل إجرامي يمثل جريمة يعاقب عليها القانون .

ويقصد بالسلوك هو التعبير الإيجابي عما يدور بداخل الإنسان من أفكار تدفعه إلى اتخاذ تصرف معين مخالف للقانون ، فلا يمكن أن يرتكب الإنسان سلوك الفساد دون أن تكون هناك دوافع وأفكار داخلية تدفعه لممارسة ذلك التصرف الخاطئ .

إلا أن لهذا السلوك وصفاً ايضاً من الناحية القانونية فهو يتمثل بالانتهاك للقوانين التي وضعت لتحكم علاقة الأفراد فيما بينهم أو مع الدولة ، وإذا كان الفساد مرفوضاً كظاهرة اجتماعية، فهو بالتأكيد سيترجم هذا الرفض إلي عقوبة قانونية تختلف حسب نوع هذا السلوك وجسامته وأثره علي المجتمع .

11-2- اشتراك متعدد الأطراق بممارسة السلوك المنحرف :

قد يقع الفساد من شخص واحد، ولكن عادة ما يشترك في السلوك الفاسد أكثر من شخص ، وذلك بسبب العلاقات المتبادلة للمنافع والالتزام بين اطراف العملية ، إذا أن الفساد يعبر عن اتفاق إرادة صانع القرار أولاً وأخيراً ، وغالباً ما يتم ممارسة الفساد عبر وسطاء مجهولين يلعبون الدور الرئيسي في تسهيل مهمة الطرفين ، دون أن يعرف أحدهما الآخر ، أو دون أن يتقابلا وجها لوجه.

11-3- السرية :

تتصف الممارسات الفاسدة ، بالطابع السري بشكل عام، وذلك لما تتضمنه من ممارسات غير مشروعة من الجهة القانونية ، أو المجتمع أو الاثنين معاً ، إذ تتباين الوسائل والاساليب التي يستر الفساد تبعاً للجهة التي تقوم بممارسه، فالقيادات العليا تعتمد على أن تستر فساده باسم المصلحة العامة وتصبغه بهذا الطابع ، ولا تقوم بالاعلان عن غايتها الحقيقية ، بل تعلن عن شعار المصلحة العامة، لكن الغاية الحقيقية هي انتهاز الفرصة والظروف الإستثنائية لتمرير فسادها بعيداً عن أنظار العاملين .

11-4- سرعة الانتشار :

من خصائص الفساد أنه سريع الانتشار ، فهو يوصف بصفة عامة بأنه وباء أو مرض معدي، وذلك لقابليته علي الانتشار داخل أرجاء الدولة والمجتمع بسرعة كبيرة، كونه يمثل وسيلة سريعة للكسب الكبير الذي يشكل إغراء للآخرين بمقابل ضعف الرقابة ، وكذلك عندما يكون الفساد ناتجاً عن المسئولين ، فتزداد سلطة الفاسدين ونفوذهم ما يعطيهم القوة للضغط علي باقي الجهاز الإداري للسير علي خطاهم طوعاً أوكرهاً ، كما أن خاصية انتشار الفساد لا يقتصر علي حدود الجهاز الإداري في الدولة الواحدة ، بل أن الفساد قابل للانتقال من دولة إلي أخرى خصوصاً في ظل العولمة والسوق المفتوحة .

11-5 - تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة :

يتصف من يمارس هذا التصرف الفاسد بأنه يغلب مصلحته الخاصة على مصلحة المجتمع ، إلا أن تحقيق ذلك لا يتم إلا من خلال الأضرار بالمصلحة العامة فالوظيفة العامة هى وضع الشخص في مركز قانوني متحملاً للأعباء ومتمتعاً بحقوق حسب ما تنص عليه القوانين ، فلا يمكن له أن يعدل في حقوقه بتحقيق مكاسب شخصية على حساب الوظيفة العامة ، حيث أن قيام الموظف بأي فعل فاسد فإنه يسبب ضرراً بالمصلحة العامة، وهذا سيولد بالنتيجة آثاراً على جميع المستويات ، هذا بالإضافة إلى الأثر الكبير علي كفاءة نشاط الدولة .

11-6- التخلف الإداري :

يرافق انشار حالات الفساد في الوحدات المحلية التخلف الإداري ، كتأخير معاملات المواطنين ، وتغيب الموظفين بالوحدات المحلية وسوء استغلال الوقت الممنوح للعمل والتعامل مع المواطنين بالفوقية والعصبية التي تؤدي إلى حدوث حالات من الاشتباك المستمر مع المتعاملين مع الوحدات المحلية ، حيث يرون المواطنين المتعاملين مع الوحدات المحلية أن لموظفين لا يحترمون الوقت المخصص للوظيفة العامة ولا يبذلون جهدا" في عملهم دون محاسبة من الرؤساء الإداريين ، مما يؤثر على المصلحة بشكل عام .

11-7- امتناع الموظف عن أداء العمل المطلوب منه :

ومن أوضح صور امتناع الموظف في الوحدات المحلية عن أداء العمل المطلوب منهو رفضه القيام بالعمل المكلف به من قبل رؤسائه والامتناع عن القيام بأعمال وظيفته أو مباشرتها على نحو غير صحيح أو التأخير في أدائها.

11-8- عدم الالتزام بأوامر وتعليمات الرؤساء :

ترجع هذه الظاهرة نتيجة لبعض التصرفات التى قد يمارسها الرؤساء علي الموظفين في الوحدات المحلية ، مثل حرمان الموظف من علاوة أو مكافأة تشجيعية، أو تمييز في الترقيات والحوافز وقد يؤدي ذلك إلى إصابة الموظف بالعدوانية تجاه رئيسه في العمل.

12- صور الفساد في الوحدات المحلية :

- اختلاس مبالغ مالية وطبع إيصالات نقدية على ورق أبيض باسم/ الوحدات المحلية.
- استيلاء مهندسي الإحياء على مبالغ مالية كبيرة من أصحاب الحالات برغم استخراج تراخيص بدون معوقات
- التغاضي عن تحرير مخالفات بالاستيلاء على أراضي الدولة.
- استغلال المنصب الوظيفي لإعطاء تسهيلات مقابل رشوة مالية .

- التعدي على الأراضي الزراعية بالبناء دون ترخيص ، وتقاضي مسئولي الجمعيات الزراعية عن ذلك ، وعدم تحرير مخالفات لهم مقابل رشوة مالية .
- التغاضي عن تعلية المباني السكنية بصورة مخالفة للقانون مقابل رشاوي مالية ، وهو ما يهدد أرواح المواطنين ولعل ما حدث في عمارة لوران بالإسكندرية أكبر دليل .
- الرشوة مقابل إرساء مناقصات على شركات معينة غير مسجلة يجعل الموردين للجهات المختصة لطرح أعمال التجميل وإدارة الطرق .

13- الآثار المترتبة على الفساد في الوحدات المحلية :

- خفض معدلات النمو الاقتصادي وتباطؤ مسيرة التنمية .
- زيادة معدلات البطالة .
- زيادة معدلات الفقر وسوء توزيع الدخل ,ورفع تكاليف المعيشة
- تراجع مستويات العدالة الاجتماعية
- يقلل من الإرادات العامة ويزيد من النفقات العامة .
- انهيار المبادىء والقيم الأخلاقية وانتشار مظاهر النفاق الاجتماعي .
- يساهم الفساد في زيادة معدل التضخم نتيجة لارتفاع تكاليف السلع والخدمات .
- عزوف الدول المانحة عند تقديم المعونات والمساعدات التنموية .
- عرقلة النمو وزيادة الفقر والعجز عن مكافحته.
- الحد من تقديم الخدمات وارتفاع أعباء توفرها، و التوزيع غير العادل لها وتردي توعيتها وصعوبة الحصول عليها دون رشوه أو توسيط.
- الإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية، حيث يصبح الفساد هو المدخل السريع للحصول على الحقوق الاجتماعية.
- المواطن يفقد الثقة بشكل عام في المنظمات والمؤسسات الحكومية مما يزيد حالات الصراع الطبقي.
- يؤدي الفساد إلي زيادة الشعور باللامبالاة والسلبية لدى أفراد المجتمع.
- انهيار القيم والمبادئ الأخلاقية إذ يؤدي الفساد إلى التخلي عن القيم والمبادئ والأخلاق القوية من أجل الحصول علي منافع مادية بدون وجه حق.

14- بعض حالات الفساد في الوحدات المحلية :

الحالة الاولى: من صور الفساد المالي تمثله في اهدار المال العام حيث أنه من خلال الحملات التفتيشية التي قام بها مسؤول الرقابة الداخلية في المجلس المحلي لمركز ومدينه المنيا من خلال التفتيش على الوحدة المحلية مجلس(

قروي بني محمد سلطان) مركز المنيا تم ضبط احد سائقي اللودر يقوم بالعمل الساعة الثانية عشرة مساء ويقوم بالعمل داخل اراضي زراعية لتبويرها وذلك تمهيدا للبناء عليها.

ويقوم بالعمل باللودر المملوك للوحدة المحلية وتم كتابة التقرير الذي جاء فيه ، قيام الموظف بالعمل في غير ساعات العمل الرسمية، قيامه بأعمال خاصة وشخصية بمعدات الوحدة المحلية.، استهلاك الوقود (الجاز) الخاص بالوحدة المحلية وذلك للاستفادة منه في اعماله الخاصة، وتم احاله التقرير الى رئيس مجلس مركز ومدينة المنيا الذي قام بدوره بإحالة الموضوع إلى الشؤون القانونية للتحقيق وتم التوصية بإحالة الموضوع إلى النيابة.

- **الحالة الثانية:** أيضا" في صورة آخرى من صور الفساد (الرشوة) وأيضا" من خلال الحملات التفتيشية والرقابية من قبل مسئولي الرقابة الداخلية والرقابة و المتابعة بمجلس محلي مركز ومدينة المنيا على احد احياءالمحافظة تم اكتشاف تركيب اعمدة انارة غير مطابقة للمواصفات ومراجعة بنود التعاقد على تلك الأعمدة تبين أنه تم التعاقد على اصناف معينة بوزن معين ومواصفات معينة غير تلك الموجودة في تلك الأماكن وأن الموظف الذي قام بالتعاقد مع تلك الجهات قام بتقاضي رشوة من الجهة الموردة لتلك الأعمدة وذلك للموافقة على توريد تلك الأنواع غير المطابقة للمواصفات وتم احالة الموضوع للتحقيق .

ومن خلال تحليل تلك الحالة تبين منها أنها تضم أكثر من صورة من صور الفساد ألا وهى:

- تقاض الرشوة حيث قام الموظف المسؤول بتقاضي رشوة من الجهة الموردة .
- استغلال المنصب العام لتحقيق مصلحة شخصية وعائد مادي .
- التلاعب في مستندات رسمية.

- **الحالة الثالثة** : ايضا في واقعة آخرى قام بها مسؤول الرقابة الداخلية بمركز ومدينة المنيا على أحد المخازن التابعة للوحدة المحلية لمركز ومدينة المنيا م الرقابة تم اكتشاف هذه الواقعة والتي تمثلت في صورة آخرى من صور الفساد وهى الإستيلاء على المال العام قد تبين عند المرور لبحث معدلات استهلاك السولار والمستخدم لتمويل القلابات الخاصة برفع القمامة من الشوارع الرئيسية والفرعية في المدينة والإطلاع على البونات المنصرفة لتمويل تلك السيارات تبين أنها تزيد عما تم صرفه بالفعل وتم كتابة التقرير بالواقعة وبعد عرضه على رئيس المجلس تم إحالة الموضوع للتحقيق وهذه الواقعة تتمثل في التزوير في محاضرو أوراق رسمية للإستيلاء على المال العام من قبل موظفي المخازن.

- **الحالة الرابعة** : أما في صورة من صور الفساد الإداري ومن خلال حملة تفتيشية أيضا" حيث اثناء مرور دوريات تفتيش المستمرة من خلال موظفي الرقابة والمتابعة للمجلس المحلي لمركز ومدينة المنيا على الوحدات

المحلية القروية من أجل تحقيق الانضباط داخل المصالح الحكومية والإدارات الخدمية والوحدات المحلية وذلك لمتابعة سير العمل والوقوف على الخدمات المقدمة للمواطنين تم رصد غياب عدد من الموظفين دون أذن مسبق وأيضا" تأخر عدد من الموظفين عن العمل بعد اغلاق دفاتر التوقيع في المواعيد الرسمية وأيضا" ترك العمل قبل مواعيد العمل الرسمية .

- وتم رصد 42 موظف في تلك الوحدات القروية لتقصير في أداء واجبهم الوظيفي للمواطنين وبعد كتابة تقرير بالمخالفة وعرضه على رئيس المجلس تم احالة الموضوع إلى الشؤون القانونية للتحقيق معهم في تلك الواقعة واعطاء الجزاء المناسب.

15- الخاتمة والنتائج والتوصيات :

15-1 الخاتمة :

بعد إجراء دراسة علمية بعنوان الفساد في الوحدات المحلية (إطار مفاهيمي: وتأصيل علمى). تم تحديد تعريف الفساد لغة" واصطلاحا" ، وأيضا" تم تحديد أنواع الفساد طبقا" للتصنيفات المختلفة (حسب مظهر الفساد – حسب حجم الفساد –حسب مستوى الفساد – حسب تنظيم الفساد –حسب نطاق الفساد –حسب الرأي العام) ثم تحديداسباب الفساد في المحليات والعوامل التي أدت إلى ظهور الفساد فى المحليات ، وايضا" تحديد صور الفساد في المحليات واخيرا" خصائصه وبعض حالات من صور الفساد في محافظة المنيا.

15-2-النتائج :

- تم تحديد المفاهيم المختلفة للفساد لغتة" واصطلاحا".
- تم الوصول إلى معرفة انواع الفساد حسب التصنيفات المختلفة .
- تم تحديد اسباب الفساد فى الوحدات المحلية .
- تم تحديد العوامل التي أدت إلى الفساد في الوحدات المحلية .
- تم الوصول إلى معرفة صور الفساد في الوحدات المحلية .
- تم تحديد خصائص الفساد في الوحدات المحلية .

15- 3- التوصيات

15-3-1-توصية اقتصادية :

- ربط الاجور المتغيرة بالأداء .
- تحسين الوضع المادي لموظفي الوحدات المحلية بما يتلائم مع الظروف الاقتصادية .

15-3-2- توصية تكنولوجية :

- استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة وعدم الاعتماد الكامل على العنصر البشري فى تقديم الخدمات بالمحليات

15-3-3-توصية إدارية :

- محاولة القضاء على البيروقراطية .
- اختيار القيادات المحلية بناء" على الكفاءة بعيدا" عن الوساطة والمحسوبية .

15-3-4- توصية اعلاميه :

- تفعيل وسائل الاعلام ،ومنظمات المجتمع المدني بالتوعية بالفساد ومخاطرة على التنمية والمجتمع .

المراجـع

الكتب

سامى جمال الدين، **الإدارة والتنظيم الإداري**، الاسكندرية ، 2004.

الرسائل

بشار محيسن حسن الإمارة، **دور السلطة التشريعية في مكافحة الفساد الوظيفي**، رسالة ماجستير 2012.

سامح فوزي، **المساءلة في الإدارة العامة مع إشارة خاصة لمصر**، رسالة ماجستر، جامعة القاهرة،4 199

عبد المجيد جراحشه، **الفساد الإداري ، دراسة ميدانية لتوجية نظر العاملين في مكافحة الفساد الإداري في القطاع الحكومي الاردني** ، رسالة ماجستير 2010.

عماد الدين إسماعيل مصطفي، **ظاهرة الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية بالتركيز علي الرشوة مع دراسة تطبيقية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2003.

محمد حسن محمد: **آثر تفعيل الضوابط الرقابية والشعبية على الفساد في المنظمات العامة**، رسالة دكتوراة أكايمية السادات للعلوم الإدارية 2016.

محمود محمد عطية معاودة، **الفساد الإداري وعلاجه في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة بالقانون الإداري الأردني**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2010.

الدوريات والمؤتمرات

احمد السيد النجار، **الفساد واسبابة ونتايجة نحو نظام نزاهة عربى**، القاهرة، مركز قضايا المرأة العاملة، 2007.

إدماج الفساد في التنمية ،**مذكرة تطبيقية** حول مكافحة الفساد برنامج الأ مم المتحدة الإنمائي، 2008.

حسن كريم ، مفهوم الحكم الصالح ، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 309 مارس 2004.

داود خير الله، الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 309 نوفمبر 2004.

عادل عبد اللطيف، الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها، **مجلة المستقبل العربي**، العدد309 ،نوفمبر 2004.

عبد الغفار شكر، **الشفافية والفساد والعلاقة بتنظيم المحليات**، القاهرة اتحاد جمعية التنمية الاقتصادية 2007

فيحاء عبدالخالق يحيي البكوع، منهل مجيد أحمد، تفعيل نظم الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في الوحدات الخدمية، دراسة نظرية تحليلية، **مجلة الإدارة والاقتصاد**،الموصل، السنة 35 عدد 92، 2012.

موقع التواصل الاجتماعى (الانترنت) ويكيبيديا .